

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ٣٥

الاثنين، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر (قطر)

الحضارات (A/66/305). ومن المشجع أن نرى التوسع في عضوية فريق الأصدقاء لتحالف الحضارات. وبعد قولي هذا، نرحب بعقد منتدى الدوحة في كانون الأول/ديسمبر، ونحن على استعداد لاستضافة أحد هذه الأحداث في المستقبل.

إن إندونيسيا تكرر نفسها دائماً لتعزيز الاحترام المتبادل للتنوع الديني والثقافي. ولقد أيدنا بحماسة المبادرات التي تتصدى للتحديات التي تواجه التنوع الثقافي. والحوار والتعاون المتبادل بين الأديان والثقافات متأصلان في تاريخ إندونيسيا. فطوال قرون من الزمن مارسنا تعزيز التسامح وتوطيد التعاون فيما بين مجموعتنا العرقية ذات التنوع الكبير.

ونؤمن إيماناً عميقاً بحكمة الحوار وفاعليته كعلاج للجهل والتحامل والكرهية. ونتيجة لذلك، ما فتئنا نشارك بنشاط في الحوار، ولا سيما الحوار بين الأديان وبين الثقافات، وعلى جميع المستويات. ووضعنا استراتيجية لتمكين المعتدلين عن طريق الإشراف النشط لمنظمات المجتمع المدني بين الأديان.

أمّا على الصعيد الوطني، فإن الحكومة ومنظمات المجتمع المدني تعمل معاً على عدد من المبادرات، بما في ذلك

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ميتارهمان (موريشيوس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

تقرير الأمين العام (A/66/280)

مذكرة من الأمين العام (A/66/273)

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أسمحوا لي أن أشكر الأمين العام، باسم وفد بلدي، على التقرير عن الحوار بين الثقافات والأديان والحضارات، الوارد في الوثيقة A/66/280. كما نعرب عن تقديرنا للمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على التقرير عن تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، كما يرد في الوثيقة A/66/273، ونحيط علماً بالتوصيات.

ونود أن نعتنم هذه الفرصة للترحيب بالتقرير السنوي الرابع لممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



على القيم الأساسية والاخلاقيات الصحافية المبنية على احترام الحقيقة والاستقلال والمسؤولية الاجتماعية المهنية.

وكل تلك المبادرات القائمة بشأن الحوار بين الأديان وبين الثقافات وبين الحضارات قد أصبحت جزءاً من شبكة عالمية تهدف إلى تعزيز السلام والوئام. إلا أنها لا تكفي إذا أريد لها أن تبقى داخل قاعات المؤتمرات فحسب. ويجب أن نعترف بأن الحوار ليس غاية في حد ذاته. فالحوار لا قيمة له إذا لم يؤدي إلى التعاون على مستوى القاعدة الشعبية.

أخيراً، تود إندونيسيا أن تؤكد من جديد على التزامها بدعم المجتمعات الدولية والعمل الوثيق معها لتعزيز مبادرات الحوار المترابطة، بهدف توطيد ثقافة السلام والتنمية واحترام حقوق الإنسان.

السيد دي سيلوس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):

تريد البرازيل أن تشيد بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام لتعزيز الحوار بين الثقافات وبين الأديان. وفي هذا الصدد، ترحب البرازيل مع الارتياح الكبير بكلتا الوثيقتين المعروضتين علينا لتحليلها اليوم في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال، "ثقافة السلام".

إن البرازيل، بوصفها دولة متعددة الأعراق والديانات، ملتزمة التزاماً شديداً بالمبادئ التي تلهم مبادرة تحالف الحضارات وتوجهها. ولقد كان شرف عظيم لبلدي أن استضاف في ريو دي جانيرو، خلال أيار/مايو ٢٠١٠، المنتدى الثالث لتحالف الحضارات. وأثناء الاحتفال بالتنوع والشمولية، تشرفنا باستضافة ١٠٩ وفود رسمية وأكثر من ٧٠٠٠ مشارك، بمن فيهم ممثلون من المجتمع المدني، والطوائف الدينية، والأحزاب السياسية، والأوساط الأكاديمية، والصحافيين، والقطاع الخاص، وحركات الشباب، فضلاً عن المدافعين عن حقوق الإنسان.

منتدى الوئام فيما بين الجماعات الدينية. والمنتدى لا يجري حوارات فيما بين مختلف الزعماء الدينيين والجماعات الدينية فحسب، بل أيضاً يعزز بنشاط الوئام بين الأديان من خلال الحملات التثقيفية الاجتماعية.

وأما على الصعيد الدولي، فقد أجرينا حوارات ثنائية بين الأديان مع ١٦ بلداً آخر والكرسي الرسولي. وأطلقنا أيضاً في عام ٢٠٠٤ حواراً إقليمياً بين الأديان فيما بين بلدان جنوب شرق آسيا وجنوب غرب المحيط الهادئ، وكذلك الاجتماع الآسيوي الأوروبي المعني بالحوار بين الأديان في عام ٢٠٠٥. وأصبح كلا الحوارين حدثين سنويين، وفي هذا الصدد، نرحب بالنتيجة التي أسفر عنها مؤخراً الحوار السابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بين الأديان، الذي عقد في مانيلا الأسبوع الماضي.

وترى إندونيسيا أن وسائل الإعلام تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز ورعاية ثقافة الحوار والتعاون فيما بين الأعراق والثقافات والأديان والحضارات. فوسائل الإعلام تملك القدرة على إثارة مشاعر الجماهير. كما أن لديها القدرة على التثقيف والتنوير، ونقل الحكمة للرأي العام، والتوسط في الحوار العام الذي يؤدي إلى التعاون والسلام والاحترام المتبادل.

إن حرية الصحافة تعمل في جو من الديمقراطية على كفالة إيجاد سوق حرة دينامية من الأفكار حيث لا يمكن أن يسودها التحيز والتعصب الأعمى. ومع فهم الدور الاستراتيجي لوسائل الإعلام، عملت إندونيسيا مع النرويج على تيسير الحوار العالمي لوسائل الإعلام من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨. وأسفر المنتدى الذي دام ثلاث سنوات عن إنشاء شبكة من الصحافيين من مختلف أنحاء العالم، الذين يلتزمون بمواصلة الإسهام في الحياة الديمقراطية، مع التشديد

وأود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره (A/66/280) بشأن البند قيد النظر. ويرى وفدي أن التقرير سوف يمكننا من الاطلاع على أنشطة الأمم المتحدة والكيانات التابعة لها فيما يتعلق بالحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، وتقديرها حق التقدير.

جدير بالذكر أن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (القرار ٢/٥٥) يشير بوضوح إلى أن التسامح واحد من القيم الأساسية الضرورية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وأنه ينبغي أن يشمل التشجيع النشط لثقافة السلام والحوار بين الحضارات.

وإن إجراء الحوار بين الحضارات مسألة قيمة للغاية وحسنة التوقيت، وثمة حاجة إليه من أجل التصدي، عن طريق الجهود المشتركة، للتحديات الرئيسية التي يشكلها التعصب الديني والترعات المتطرفة التي يواجهها العالم حالياً. وتشمل التحديات الرئيسية والفرص التي تواجه دول العالم اليوم التنوع المتزايد للثقافات والمعتقدات والقيم. ويتمثل الواقع اليوم في أنه إذا نجحنا في استخدام تنوعنا لتعزيز التفاهم والتسامح، فسيصبح ذلك مصدراً لفرص كبيرة وقوة لعالمنا المتعدد الثقافات والمتعدد الأعراق والمتعدد اللغات. وإذا فشلنا في استخدام تنوعنا من أجل العمل للصالح العام لشعوبنا، فسيصبح ذلك دون شك مصدراً لأوجه الضعف والتحديات الكبيرة.

ومع التسليم بالحوار كأداة قوية لإيجاد الحلول الشاملة لمشاكل عالمنا، التي غالباً ما تتصف بالتعصب والانقسامات الثقافية والدينية، فإن ما يثلج صدرنا في الواقع ملاحظة أن المتديات الثلاثة المتتالية الأخيرة للتحالف كانت مفيدة وفعالة في التصدي لهذه التحديات العالمية الرئيسية. وتبين بالفعل أن المتديات كانت مفيدة بصورة استثنائية لإجراء حوارات تفاعلية بين الأديان والمعتقدات المتنوعة،

وعلى الرغم من بذل الجهود العديدة ذات الصلة، نواجه اليوم خطر الانقسام المتزايد. ونلاحظ مع القلق والأسف العميق أن الهجمات العنيفة ضد الأقليات الدينية والعرقية ما زالت تحدث في مناطق مختلفة من العالم. فمكافحة كراهية الأجانب والتطرف والكراهية العنصرية من خلال التعليم بهدف الحوار والتسامح يجب أن تظل أولوية رئيسية للمجتمع الدولي. ومثلما أكدت الرئيسة ديالما روسيف في رسالتها الأخيرة للجمعية،

”منذ أواخر عام ٢٠١٠، شهدنا احتجاجات شعبية تعرف باسم الربيع العربي. إن البرازيل وطن بالتبني للكثير من المهاجرين من ذلك الجزء من العالم. يتعاطف البرازيليون مع السعي وراء فكرة لا تنتمي إلى ثقافة معينة، لأنها بحكم تعريفها عالمية: الحرية“. (A/66/PV.11، الصفحة ١٠)

وتدعم البرازيل بقوة مبادرة تحالف الحضارات، وتعتبرها أداة ممتنهي الفعالية للقوة اللينة في سبيل منع الصراعات وتعزيز السلام والتفاهم. ويمثل منتدى الدوحة المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر تحدياً رئيسياً للبناء السياسي للتحالف. وعليه، نتطلع جداً إلى الاجتماع الوزاري المقرر عقده خلال المنتدى.

وأخيراً، إذ تستلهم البرازيل الروح الفتية والبهيجة لإعلان منتدى ريو، فهي ترغب في شكر قطر على الدعوة إلى منتدى الدوحة، وبذل جهود مشتركة مع جميع الدول الأعضاء في مهمتنا المشتركة المتمثلة في تحقيق نتائج هامة في هذا الحدث.

السيد جاييسا (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): تنظر الجمعية العامة كل عام في هذا البند من جدول الأعمال بالنظر إلى أهميته للمجتمع الدولي، ويسر وفد بلدي دائماً أن يشارك في هذه المناقشة السنوية العامة بشأن تحالف الحضارات.

سياسة استباقية تهدف إلى إحداث تغييرات سلوكية من خلال عقد حلقات عمل وحلقات دراسية ومنتديات أخرى للحوارات التفاعلية.

إن إثيوبيا تمثل اليوم الطابع المتنوع لشعوبها وقومياتها، مع تميّز ثقافتها وأديانها وخصائصها اللغوية والعرقية. وإثيوبيا هي أيضاً أرضى قديمة لها حضاراتها وتقاليدها وعاداتها الفريدة الخاصة بها التي تعود إلى قرون من الزمن. إنها حقاً مجتمع فسيفسائي تعيش فيه شعوب ذات خلفيات ثقافية ودينية وعرقية متنوعة بسلام، مع وجود صلة قوية توحدتها بعضها مع بعض. ولقد كان ذلك علامة فارقة في بلدنا لقرون من الزمن، وتاريخنا الطويل من التسامح والتعايش المتناغم تعبير عن تفرّدنا كمجتمع متنوع الأديان والثقافات.

وإدراكاً لهذه الحقيقة، اتخذت حكومة إثيوبيا تدابير شتى لزيادة تعزيز التنوع في الوحدة، والتشجيع على ثقافة التسامح والتعايش السلمي في مجتمعنا. واعتماد الدستور الاتحادي الذي يكرس ويضمن الحقوق الأساسية للإنسان وحرية الإثيوبيين في اتباع أي دين أو معتقد يختارونه دون قيود هو الخطوة الأكثر أهمية وأساسية المتخذة في هذا الصدد. وحقيقة أن دستورنا ينص بوضوح على أن الدولة الإثيوبية هي علمانية وان الإثيوبيين أحرار في ممارسة أي دين يفضلونه، وأن قانون العقوبات في بلدنا لا يسمح بأي سلوك أو عمل يضر بالحرية الدينية، تؤكد التزام حكومتنا القوي بزيادة تعزيز قيم التنوع ورعايتها.

وتمشياً مع هذه الأحكام من الدستور والسياسة التي تتبعها إثيوبيا، تشجع الحكومة تعزيز التسامح الثقافي والتعايش السلمي في المجتمع من خلال وسائل شتى، بما في ذلك التعاليم في المدارس ووسائل الإعلام على الصعيد المحلي والوطني. علاوة على ذلك، هيأت الحكومة بيئة للمؤسسات الدينية والجماعات المدنية والناس عامة

وإقامة شراكة عالمية تهدف إلى بذل جهود جماعية بغية التصدي لمشاكل التنوع وتعظيم فوائدها من أجل زيادة تعزيز فهم الاختلافات الثقافية والدينية بيننا.

ونعتقد أن التحالف يؤدي دوراً مركزياً في تمكين الدول من إجراء الحوارات المتناسقة بين الثقافات. وفي هذا الصدد، نتوقع من المنتدى السنوي الرابع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، الذي سينعقد في الدوحة خلال كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، أن يساهم إسهامات إيجابية في حوار الثقافات بين الأمم.

والحوار الذي يجري بين مختلف الأديان والثقافات ويرمي إلى الحفاظ على السلام العالمي والأمن الدولي، والتعايش السلمي والتماسك الاجتماعي الدولي بين الأمم وفيما بينها، يتصف في الواقع بأهمية حاسمة. وهذا يصح بصفة خاصة في الوقت الذي يصمم المتطرفون أكثر من أي وقت مضى على استغلال الانقسامات الثقافية والدينية لزرع بذور الشقاق بين الأمم. ويجب عدم السماح لهذه القوى المتطرفة باستخدام التعصب المعادي للأجانب بغية التشجيع على الكراهية والمواقف الضارة بين مجتمعاتنا. ويجب أن نشرك الحكومات والجماعات والمنظمات المدنية في العمل على منع نشر الأفكار الشريرة لهذه القوى والتغلب عليها من خلال اتخاذ إجراءات منسقة ومشاركة.

وزيادة الوعي بالخطر الذي تشكله أفكار هذه القوى على تراثنا الثقافية وحضاراتنا المتنوعة واحدة من أفضل السبل لكفالة ألاّ تنجح في جهودها الرامية إلى تعزيز المصادمات بين الأمم. ويمكن أن يتم ذلك من خلال إشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، والدول، والمجتمع المدني، والمنظمات على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، من قبيل المؤسسات الدينية ووسائل الإعلام. وتحقيقاً لهذا الغرض، يمكن للتحالف أن يؤدي مزيداً من العمل التيسيري باعتماد

تعتقد الولايات المتحدة أن السلام يمكن أن يتحقق حين يجتمع الناس ليتفاهموا ويتقبل بعضهم بعضاً وينبذوا العنف والكرهية الناجمين عن عدم التسامح. ويتمثل حجر الزاوية للثقة والسلام الدائم في تعزيز التفاهم والبيئة الاجتماعية الشاملة التي تُحترم فيها حقوق جميع الأفراد، بغض النظر عن الخلفية الدينية أو الثقافية. تؤكد الولايات المتحدة على نحو لا لبس فيه أن حرية التعبير في الحوار المفتوح بين الأشخاص المتنمين لديانات وثقافات مختلفة لها أهمية حاسمة في مكافحة عدم التسامح وتعزيز التعايش السلمي.

نأمل أن تسهم جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيون حول العالم في تقوية الأساس الذي يقوم عليه التسامح واحترام التنوع، وفي النهوض بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية حول العالم.

السيد كابكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود

أن أعثتم هذه الفرصة لأعرب عن رغبة وفد بلدي في العمل مع الجمعية ورئيسها من أجل المضي قدماً في العمل الجيد الذي تقوم به منظمنا في موضوع ثقافة السلام البالغ الأهمية، وعن التزامنا بذلك.

إننا نرغب جميعاً في عالم يسوده السلام والتعاون. لقد عقدنا العزم، بعدما شهدناه من أهوال الحربين العالميتين، على العمل جنباً إلى جنب من أجل تخليص العالم من تهديدات العنف والدمار، ومن أجل زيادة تعزيز الأسس التي يقوم عليها نظام عالمي عادل ومنصف. لكن بالرغم من جوانب التقدم التي أحرزناها، فإننا لا نزال نواجه تحديات هائلة. وبالرغم من جهودنا لتحقيق قدر أكبر من التفاهم والاحترام المتبادل والتسامح، فإن عناصرَ من الظلاميين ما يرحوا يهددون بزرع الشقاق بين الأمم والأفراد، ويغذون الأحقاد والمرارات، ويتسببون في الألم والمعاناة، فراضين العنف والخوف على العالم.

مؤاتية لإجراء الحوارات التفاعلية، على أساس مستدام، لزيادة تعزيز التسامح والتصدي للتحديات ذات الصلة بأوجه سوء التفاهم الدينية والثقافية. وهذا في الواقع ابتعاد أساسي عن سبل التفكير والممارسات الماضية في بلدنا.

إن إثيوبيا تساهم بنشاط في الجهود التي يبذلها التحالف لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، لأننا نعتقد أن من الضروري منع الإرهابيين والمتطرفين من استخدام التعصب الديني والفروق الثقافية لتحقيق أهدافهم الشريرة. لذلك، ما زلنا ملتزمين بالتحالف، الذي يتيح لنا أفضل منتدى ذات طابع عالمي يجمع بين جميع الأمم لإحداث تأثير مفيد على أرض الواقع.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد للجمعية على التزام إثيوبيا القوي بأن نعمل معاً على كفالة استمرار نجاح التحالف في أعماله.

السيد ميك (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

تشعر الولايات المتحدة بالامتنان لإتاحة الفرصة لها لأخذ الكلمة في هذا البند المهم من بنود جدول الأعمال الذي يتناول ثقافة السلام. تدعم الولايات المتحدة الجهود المبذولة حول العالم لتهيئة منتدى يعبر الناس من خلاله عن آرائهم المختلفة عن طريق الحوار. لذلك فإننا ندعم المبادرات المماثلة للقرار ٦٥/٥ بشأن أسبوع الوثام العالمي بين الأديان الذي قدمه الأردن.

ولذلك أيضاً انضمنا لتوافق الآراء في مجلس حقوق الإنسان بشأن قراره المهم الذي يتناول مكافحة التعصب والقبولية النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم أو معتقدتهم [A/HRC/RES/16/18](#). يشكل ذلك القرار نقطة تحول مهمة في الجهود الرامية لاستخدام التعاون في معالجة المشكلة، وتطلع قدماً لمواصلة مشاركتنا جميع البلدان بذلك الشأن.

يوجز التقرير التحديات التي يتعين علينا أن نتصدى لها في سعينا للبناء فوق لبنات العمل المنجز من قبل.

تحيط الفلبين علماً بأن التقرير يؤكد على تشابك جوانب العمل المنجز من أجل تعزيز ثقافة السلام، ويشدد على تعاضد مشاركة المجموعة المتوسعة المكونة من أصحاب المصلحة من الدول الأعضاء ومن داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، وذلك بهدف إنجاز أهدافنا المشتركة.

يساعد إعلان عام ٢٠١٠ عاما دوليا لتقارب الثقافات في إلقاء الضوء على الحاجة إلى استدامة جهودنا لتعزيز الحوار. ويشمل ذلك، فيما يشمل، جهودنا الرامية لتهيئة فرص أكبر للأبحاث والاجتماعات والمناقشات العامة وما إلى ذلك، ولتعزيز دور الإبداع والابتكار في إرسال رسالة فعالة تنادي بحوار الثقافات والديانات في العديد من المحافل، ولتحسين الوصول إلى التعليم الرسمي وغير الرسمي مع التركيز على توفير التعليم الجيد للجميع، وللإعتراف بمساهمات وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في تغيير التصورات عن مختلف الثقافات والأديان.

كما مكنّ العام الدولي لتقارب الثقافات من قيام شركات في نحو ١٠٠٠ مشروع نجح في بلوغ الأهداف العالمية الرئيسية المراد تحقيقها خلال هذا العام. ويلقي ذلك النجاح الضوء على أهمية الشراكات والحاجة إلى تكرار جهودنا على المستوى الشعبي حيث تتعاضد الحاجة إليها. ترحب الفلبين بالنتيجة التي تمخضت عنها هذه الأنشطة:

”في المشهد الدولي الجديد، ينبغي إيلاء مزيد من الاعتبار للروابط بين التنوع الثقافي والحوار والتنمية والأمن والسلام“. (A/66/273، المرفق، الفقرة ٤٢)

يجب أن نظل متيقظين لأولئك الذين يسعون لزرع الفتنة بيننا. لقد ظللنا، على مدى عشر سنوات، منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، ونحن ندرك أن تلك العناصر الظلامية لا تزال تراوح مكانها. ولئن كانت ذاكرتنا ما فتئت تسكنها أهوال ذلك العمل - الذي كنا جميعاً ضحاياه - فإن الكراهية لا تزال تستشري، ولا تزال أشكالها البشعة تتطور.

من المؤسف أن شعبنا يعاني العنف بأشكاله الخبيثة. وتزداد الشعوب فرقة وتباعداً بسبب أولئك الذين يسعون لزرع الغموض والشك والريبة، وأولئك الذين يصطادون فرائسهم في أوساط المحرومين والمهمشين، ويستخدمون بمكر عقائد الآخرين وثقافتهم وأديانهم لكي يبرزوا برنامجهم الظلامي ويبرروه. وتنضم الفلبين إلى الدول الأخرى في إدانة مثل هذه الأعمال بجميع أشكالها وتجلياتها. بالمثل، تؤكد الفلبين أن هذه الأعمال لا ينبغي، بأي حال من الأحوال، ربطها بأي ثقافة أو معتقد أو دين.

ترى الفلبين - كما يرى سائر العالم بالطبع - أن المعتقد والثقافة والدين تمنح، عن حق، الملايين من الناس الأمل في هذا العالم، والإرادة في معاملة الآخرين مثلما يعاملون أنفسهم، والدافع للعمل مع الآخرين من أجل عالم أكثر شمولاً وتفاهماً. إن ذلك الإيمان الملزم هو الذي دفعنا لأن نحاول المساعدة في تسخير القوة الجماعية للمجتمع العالمي من أجل زيادة تعزيز الأسس التي يقوم عليها عالم يحترم تنوع البشرية.

في ذلك الصدد، ترحب الفلبين بتقرير الأمين العام عن الحوار بين الثقافات والأديان (A/66/280) والمذكرة الصادرة عن الأمين العام ليحيل بها تقرير منظمة اليونسكو عن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام (A/66/273). يناقش التقرير بطريقة شاملة ومفصلة الجهود المبذولة لوضع برنامج السلام في مكانه الصحيح: في قلوب وعقول الناس. وعلى نفس المنوال،

وبينما أتكلم، تواصل الفلبين القيام بدورها في تشجيع هذا الحوار. شاركت الفلبين هذا الشهر جنباً إلى جنب مع فنلندا والاتحاد الأوروبي، في استضافة الاجتماع الآسيوي الأوروبي السابع المعني بالحوار بين الأديان في مانيلا وموضوعه "تسخير المنافع ومواجهة تحديات الهجرة للحوار بين الأديان والثقافات".

ناقش الاجتماع السابع المعني بالحوار بين الأديان، كما ورد في بيان مانيلا الصادر عنه، سبل تعزيز التفاهم والتسامح واحترام تنوع الثقافات وحرية الدين والمعتقدات في سياق زيادة تنقل الناس والتفاعل بينهم. وتعد تلك الأنشطة وغيرها مساهمات إيجابية تتعلق بالتوصية الواردة في تقرير المديرية العامة لمنظمة اليونسكو التي تشجع الدول الأعضاء على إنشاء روابط فيما بين المنظمات التي تنشط في مجال تعزيز الحوار بين الثقافات والتي تلتزم بتعزيز التنمية والسلام المستدامين من أجل إقامة ديناميات جديدة للعيش معا في سلام.

تعرب الفلبين أيضاً عن تقديرها للعمل المتواصل لتحالف الحضارات في تعزيز الحوار بين الأديان. وسيكون الاجتماع الذي سيعقد في الدوحة فرصة مهمة لتقييم الجهود الحالية والاستفادة من خبرات المشاركين.

في هذا الصدد أيضاً، ترحب الفلبين بوضع اليونسكو لبرنامج عمل متعدد القطاعات ومتعدد التخصصات لثقافة السلام واللاعنف، الذي يتوقع أن تعتمد المنظمة في دورتها السادسة والثلاثين لمؤتمرها العام هذا العام.

تلاحظ الفلبين الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز الحوار بين الثقافات. وقد عملت اليونسكو وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة على وجه الخصوص مع الجهات صاحبة المصلحة مثل الفلبين في توفير الفرص لجذب

كان ذلك واحداً من العناصر الرئيسية في القرار ٦٥/١٣٨ الذي قدمته الفلبين بشأن حوار الأديان والثقافات، العام الماضي، ودعا الدول الأعضاء إلى أن تستخدم، عند الاقتضاء والانطباق، حوار الأديان والثقافات كأداة مهمة في الجهود الرامية لإحلال السلام وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل. ونقف على أهبة الاستعداد للعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين لبث روح الحياة في ذلك القرار والاستفادة منه أكثر.

نشكر باكستان، المشارك الرئيسي في تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى المجموعة الرئيسية من مقدميه البالغ عددهم نحو ٥٠ مشاركاً على تواصل شراكتهم. بالنظر إلى ما قضيناه من سنوات في العمل بشأن ذلك القرار والقرارات السابقة له حول حوار الأديان والثقافات، نستطيع أن نرى كيف أن دولاً متنوعة الثقافات والمعتقدات والأديان تمكنت من تجاوز اختلافاتها لتعمل من أجل هدف مشترك هو تعزيز ثقافة السلام. هذا درس واقعي في الحوار ينبغي للمنظمة بحق أن تفخر به، درس واقعي تسعى الفلبين وجهات شريكة أخرى إلى تكراره، كل من في بلده ومنطقته.

تؤيد الفلبين النتائج الواردة في تقرير الأمين العام، التي تنص على أنه يجب التأكيد على الحاجة الملحة إلى إقامة روابط على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي لتعزيز هذا الحوار الحيوي ولكن الهش. وحتى قبل أن يخلص التقرير إلى تلك النتائج، عملت الفلبين بالفعل على المستويين الدولي والإقليمي لتوسيع نطاق الحوار الديني والحوار بين الثقافات، وكان آخر أعمالها في الاجتماع الوزاري الاستثنائي لحركة عدم الانحياز بشأن الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام والتنمية، الذي عقد في مانيلا في عام ٢٠١٠ - وكان أكبر تجمع حكومي دولي لمناقشة سبل تعزيز الحوار بين الأديان.

نقبل الاختلافات، ونحارب الجهل والتحيز، ونحدد القواسم المشتركة، ونحترم الآخرين ونشجع الحوار على جميع المستويات.

تحقيقاً لهذه الغاية، شاركنا بنشاط في الأنشطة التي نفذت في إطار السنة الدولية للتقارب بين الثقافات. تهدف هذه الأنشطة إلى تحسين التفاهم العالمي باستخدام مختلف الأدوات مثل وسائط الإعلام الاجتماعية، والتعليم، والبحوث والتكنولوجيات الجديدة. في هذا السياق، نريد أن نعترف بالدور الهام الذي تضطلع به منظمة اليونسكو في الاحتفال بهذا العام، وفي تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان.

نعتقد أن مبادرة تحالف الحضارات، التي أطلقناها مع أسبانيا، الآن مبادرة سلام عالمية بحق تهدف إلى هدم جدران سوء الفهم، ووصل الشعوب بعضها ببعض وبناء الجسور التي تحقق التعايش السلمي. ويسرنا أن نرى تزايد عدد الدول الأعضاء التي تحتضن ميثاق التحالف وتعمل بموجبها. ذلك الاعتراف والدعم الواسع النطاق يجعلنا أكثر تفاؤلاً وأملًا بمستقبل جديد، إذ لن نتمكن من المضي قدماً بمجدول أعمال تحالف الحضارات إلا بالتزام الدول الأعضاء بمثل التنوع الثقافي.

سيمثل المنتدى الرابع لتحالف الحضارات، الذي سيعقد في الدوحة في الفترة من ١١-١٣ كانون الأول/ديسمبر، فرصة هامة لتعزيز الالتزامات من أجل العمل، وتطوير استراتيجيات جديدة لحوار شامل وصريح بين الثقافات. نرحب باقتراح الشبيخة موزة بإنشاء تآزر بين أهداف التحالف والنهوض بالأهداف الإنمائية للألفية. دعونا لا ننسى أنه في نهاية المطاف، لا تقبل التنمية البشرية والأمن والسلام التجزئة وتكتسي أهمية حيوية لتقدمنا. لذلك، نتطلع إلى الإسهام بفاعلية في منتدى الدوحة.

أعضاء المجتمع المدني مثل المنظمات غير الحكومية الدينية لتعزيز وتطوير الأفكار بشأن كيفية المضي قدماً بمجدول أعمال ثقافة السلام.

تود الفلبين أيضاً أن تؤكد على الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به إدارة الإعلام التابعة للأمانة العامة بفعالية وكفاءة في إرسال رسالة سلام وحوار من خلال الوصول إلى قطاع أوسع نطاقاً عبر العديد من المنابر وفي العديد من النقاط من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ترحب الفلبين كذلك بالنهج القائم على الحقوق في الحوار بين الثقافات والحضارات. في الواقع، لا يمكننا أن نأمل في تعزيز جهودنا من أجل مزيد من التفاهم والاحترام المتبادل إلا ضمن سياق حقوق الإنسان وإطار قانوني.

قبل أن أختتم كلمتي، أسمحوا لي مرة أخرى أنؤكد مجدداً على التزام الفلبين بالعمل معكم، سيدي الرئيس، وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل المضي قدماً بالعمل الذي قمنا به حتى الآن. وفي الواقع، ما زال الطريق أمامنا طويلاً والرحلة مضنية، لكننا واثقون من أننا سنصل إلى وجهتنا. وإذ تنسّح بالعزم على تحويل رؤيتنا إلى واقع، سنمضي قدماً دون رادع، ونتعلم بعضنا من بعض، ونفهم بعضنا من بعض ونحترم الآخر كما نحترم أنفسنا.

السيد أبابكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب تركيا بتقرير الأمين العام عن ثقافة السلام (A/66/280). وأود أن أعرب عن خالص امتناننا للأمين العام بان - كي مون على مشاركته الشخصية في هذه المسألة البالغة الأهمية.

ويسرنا بشكل خاص، بوصفنا مشاركين في تقديم مبادرة تحالف الحضارات، أن نلاحظ العدد المتزايد من الأنشطة التثقيفية والتوعوية لتعزيز الحوار بين الثقافات وبين الأديان. نؤمن أن التنوع الثقافي جزء لا يتجزأ من إرث البشرية المشترك ورصيد للنهوض بالبشرية. لذا ينبغي لنا أن

والشعوب في مواجهة بعضها بعضا. وخطب الكراهية ضد الأديان منتشرة. وهي لا تحرض إلا على العنف. وباكستان ترفض هذه السياسات والاتجاهات والممارسات المسيية للشقاق وتشارك في جميع الجهود والمنتديات التي تهدف إلى توحيدنا بوصفنا جنسا بشريا واحدا، نتشاطر مجموعة مشتركة من القيم التي تشجع التطبيق الشامل لكل حقوق الإنسان للجميع، بطريقة غير تمييزية وغير انتقائية.

ويجب على العالم أن يقف متحدا في شجب من يستخدمون الدين لتنفيذ جدول أعمال سياسي متصلب ومتطرف. وعلينا استخدام الدين باعتباره جسرا يجمع بين الدول، وليس بوصفه جدارا يفصل بينها. ومن ثم، من المهم للغاية أن نضطلع بمهمة الاستفادة من الدين باعتباره وسيلة لإيجاد قواسم مشتركة بين مختلف الأمم والحضارات. وكان هذا هو المبدأ عينه الذي دفع باكستان والفلبين إلى الاشتراك في تقديم القرار الأصلي بشأن تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (القرار ١٢٨/٥٨). وكما حدث في الماضي، فإنه سيجري تقديم مشروع القرار مرة أخرى في هذا العام، ونحن على ثقة بأن الجمعية العامة ستوافق عليه بالإجماع مثلما حدث في الدورات السابقة. ويشدد مشروع القرار هذا على ضرورة تعزيز الحوار بين الأديان انطلاقا من مستوى القاعدة الشعبية من أجل معالجة التصورات الخاطئة التي لا أساس لها والتي تؤدي إلى الفرقة والتعصب والعنف.

ويسعدنا ملاحظة أن هذه كانت أيضا من بين الاستنتاجات الهامة التي تمخضت عنها مجموعة الأنشطة التي جرى تنظيمها خلال السنة الدولية للتقارب بين الحضارات. وفي مسعى إلى تعزيز هذه القضية النبيلة، اشتركت باكستان والفلبين أيضا في تنظيم الدورة السابعة للاجتماع الآسيوي الأوروبي المعني بالحوار بين الأديان في مانيليا في هذا الشهر، والذي ساعد مرة أخرى في تسليط الضوء على التحديات

حتاماً، اسمحو لي أن أعرب عن اعتقادنا الراسخ بأن جهودنا المستمرة في هذا الاتجاه ستولد عالماً أكثر تسامحاً وسلاماً للأجيال المقبلة.

السيد بوت (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):

بينما لا يزال العالم يشهد العنف والمواجهة الناجمين عن التزاغات السياسية والإقليمية التي دامت طويلاً، والمعاناة التي تسفر عنها تلك التزاغات، ظهرت عقبات جديدة في طريق السلام في شكل سياسات أو أيديولوجيات الانقسام واللجوء إلى الوسائل العنيفة، بما في ذلك الإرهاب. قلصت المعاناة الاقتصادية الناجمة عن استمرار الأزمة المالية العالمية من مساحة التوافق والتفاهم بين الشعوب.

في مواجهة هذا الانشقاق والانقسام، يذكرنا بند جدول الأعمال الذي ناقشه اليوم بأهمية الحفاظ على ثقافة السلام، التي كانت الدافع وراء إنشاء هذه المنظمة، منظمة الأمم المتحدة. ينص ميثاق الأمم المتحدة على مبادئ ممارسة التسامح والتعايش معا في سلام وحسن جوار، وتوحيد قوانا للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في أجواء تشهد مزيداً من الحرية.

تتقاسم كل الديانات والثقافات مجموعة مشتركة من القيم العالمية وهي: السلام والتسامح والمساواة. التقاسم واحترام الإنسانية هما الرسالة الأساسية لجميع الأديان. ومن ثم، يجب عدم السماح بأن يصبح الدين والثقافة منبعاً للانقسام. ولا بد من أن نعتز بوحدة وترابط الجنس البشري والبشرية جمعاء بغض النظر عن الديانة أو الثقافة المعينة التي ننتمي إليها.

ولكن، للأسف، لا يزال هناك في هذا العالم من يرتعون في ظل الفوضى؛ وهم يسعون إلى اكتساب القوة بوضع الفكر في مواجهة الفكر والمصير في مواجهة المصير

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية):
 بخصوص البند ١٥ من جدول الأعمال المعنون "ثقافة السلام"، يثني تقرير الأمين العام (A/66/280) ومذكرته (A/66/273)، المقدمان إلينا للنظر فيهما، على الحوار بين الثقافات والأديان والحضارات. وهما يقدمان لمحة عامة عن التدابير التي اتخذت في إطار برنامج عمل من أجل نشر ثقافة السلام، وذلك تحديداً، من خلال التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والمشاركة في الديمقراطية والتفاهم والتسامح والسلام والأمن الدوليين.

وفي ضوء المعايير والتوصيات الواردة في التقرير والمذكورة، يود وفد بلدي بالإضافة إلى هذه المناقشة بعرض تجربة بلدي، الكاميرون. وما فتئت الكاميرون، وهي بلد يطلق عليه اسم "أفريقيا المصغرة" نظراً لتنوعه الجغرافي السياسي والجغرافي والبشري والديني والثقافي، تعلن وتظهر التزامها بالسلام داخل وخارج حدودها على السواء.

أولاً، بشأن السلام داخل حدودنا: فإن شعار الكاميرون هو "السلام والعمل والبلد". وكما هو واضح، فإن كلمة "السلام" هي أحد عناصر الثلاثية؛ أي بمعنى، دور وأهمية السلام والالتزام به الذي دعم بقاء شعبنا وقادته منذ تأسيس دولتنا. وسحر السلام هذا هو الذي ترك بعد ذلك أثراً لا يمحو في تركيبتنا الوطنية بجميع أشكالها.

ومن وجهة نظر سياسية، يمكن رؤية هذا السحر في تشجيعنا وتوطيدنا بصبر لقيام تعددية سياسية مفتوحة مع وجود أحزاب سياسية كثيرة تغطي النطاق الأيديولوجي الكامل للحياة السياسية العصرية. والحزب الحاكم ما فتئ يعمل من أجل السلام والوحدة والتنمية. وكانت الانتخابات الرئاسية التي عُقدت يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر دليلاً آخر على ذلك، حيث حرت في أجواء سلمية أثنى الأمين العام بان كي - مون عليها في اليوم التالي في بيان صحفي نقله

الراهنسة وضرورة مواجعتها بتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات. كما نرحب بتقرير الأمين العام عن الموضوع (A/66/280)، والذي يسלט الضوء بصورة ملائمة على الطابع الهام والشامل للعمل الذي يستهدف تعزيز ثقافة السلام والجهود التي تبذلها في هذا الصدد طائفة كبيرة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني.

وباكستان تقر تماماً بضرورة تعزيز الانسجام الديني والثقافي، وقد اتخذت عدة خطوات هامة لتعزيز المبادرات تحقيقاً لهذه الغاية. وتوجد لجان مشتركة بين الأديان على المستوى الوطني وعلى مستوى المناطق، تضم ممثلين لجميع الأديان من أجل تشجيع زيادة التفاهم والسلام والوثام بين أتباع الديانات المختلفة. كما أنشأت مؤسسة الشهيدة بينظير بوتو بصراحة لتعزيز وتشجيع الحوار والتبادل وعدم الإقصاء داخل مجتمعنا.

ونشر ثقافة السلام وتجنب الصراع ليس مهمة سهلة. ولا يمكن إنجازها إلا من خلال الفهم والمشاركة والتضحية والحوار بين الأطراف المعنية. والتحدي الذي نواجهه يومياً يتمثل في إحلال القبول محل الخوف والتسامح محل المضايقة والاحترام والفهم محل الكراهية. والتعاون، وليس الصدام بين الحضارات، يجب أن يكون هو النموذج لجهودنا الجماعية. ولجعل العالم مكاناً أفضل لأطفالنا، فإننا نشترك جميعاً في تحمل المسؤولية عن إبراز ونشر قيمنا المشتركة المتمثلة في السلام والتسامح والمساواة والمشاركة واحترام الجنس البشري. وينبغي أن نشجع الجيل القادم، الذي سيتسلم الراية من بعدنا، على عدم الاكتفاء باستخدام التعليم والتبادل للتكيف مع الحداثة، ولكن أيضاً استخدام الحداثة والتكنولوجيا لتغيير العالم وتحويله إلى مكان أفضل وأكثر سلاماً للجميع.

فلننظر الآن خارج حدودنا. مبدآن أساسيان من بين مبادئ عدة، يوجهان السياسة الخارجية للكاميرون، وفقا للدستور وميثاق الأمم المتحدة. المبدأ الأول هو مبدأ سياسة حسن الجوار والتعايش السلمي. والثاني هو مبدأ التسوية السلمية للمنازعات.

فيما يتعلق بالمبدأ الأول، تشترك الكاميرون في حدود مع نيجيريا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو والغابون وغينيا الاستوائية. للكاميرون علاقات جوار ممتازة مع جميع هذه البلدان. في حال حدوث نزاع، كما كان الحال في إحدى المرات مع نيجيريا بخصوص شبه جزيرة باكاسي، يفضل بلدنا التسوية السلمية والوساطة - التسوية السلمية عن طريق الوسائل القضائية، وفي هذه القضية قبول الشرط الاختياري للاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية. أدى ذلك إلى قرار المحكمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وإلى وساطة الأمين العام للأمم المتحدة والبلدان الصديقة من أجل تنفيذ القرار.

هذه هي الطريقة التي يسعى من خلالها بلدي إلى الحفاظ على السلمين الداخلي والخارجي ضمن سياق سياسي وثقافي متنوع لغويا ودينيا. من دواعي سرور وفد بلدي أن هذا الخيار، الذي اختاره مسؤولون كبار في بلدي، هو على نفس الطول الموجي للمبادئ والأهداف والقيم والإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة، وفي هذه الحالة بالذات على نفس موجة الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (A/66/280) والمدير العام لليونسكو (انظر A/66/273) اللذين قدما إلينا اليوم للنظر فيهما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

المطران شولييكات (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): نظرا لتناول الجمعية العامة مرة أخرى لهذا البند

المتحدث الرسمي باسمه. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن المراقبين الآخرين الذين حضروا الانتخابات.

وقد أثنى قداسة البابا يوحنا بولس الثاني وقداسة البابا بنديكت السادس عشر، وكلاهما قد زار بلدنا والأول زارها مرتين، ثناء حارا على حكومتنا للجهود المبذولة من أجل بناء السلام في بلدنا. وعموما، ومن وجهة النظر السياسية، فإن من يعرفون الكاميرون جيدا سيلاحظون أنه يمكن رؤية السلام والتسامح واحترام التنوع من خلال الأشخاص المختلفين الذين يرأسون هيئاتنا الدستورية والعامّة الرئيسية، وهي مجموعة من المواقف التي ترمي إلى صون وتعزيز السلام بين مختلف العناصر التي تشكل أمتنا.

فيما يتعلق باللغات، يضمن الدستور المساواة بين اللغتين الرسميتين الفرنسية والإنكليزية، فضلا عن مساواة جميع اللغات الوطنية. ويمكن أن يشاهد ذلك يوميا من خلال الاستخدام المتساوي للغتين الرسميتين في السجلات الرسمية للجمهورية، وفي وسائط الإعلام التابعة للدولة وفي التعليم.

ومن حيث التنمية الاقتصادية وإدارة الأراضي، فإن الدولة قد سعت إلى الاستثمار في البنية التحتية في المناطق المختلفة من أرضنا الوطنية وفقا لإمكاناتها، وهي متنوعة جدا بسبب جغرافية متنوعة جدا، تمتد من ساحل المحيط الأطلسي عبر الغابات الاستوائية وحتى الساحل.

إن حرية العبادة والدين حق يكفله الدستور. فالكاميرون بلد تعيش فيه جنبا إلى جنب، في جو من التسامح والتفاهم، الأديان التوحيدية مثل الإسلام والمسيحية، والقيم الروحية الإلحادية، وبطبيعة الحال الديانات الأفريقية، التي تشكل الأساس الروحي المشترك لدينا.

هذا ما أستطيع قوله عن التزامنا بالسلام واحترام التنوع داخل حدودنا.

الحياة الاجتماعية، أو الأنكى من ذلك، التسامح مع العنف ضدهم.

في هذا الصدد، فإن تعزيز الالتزام المشترك بالاعتراف بالحرية الدينية لكل شخص ولكل مجتمع وبالنهوض بها يتم من خلال الحوار الصادق بين الأديان. إن الحكومات والوكالات الدولية مدعوة إلى دعم مثل هذا العمل في صفوف الأفراد والمجتمعات. كما يتعين اعتماد تدابير فعالة لحماية جميع الأقليات الدينية أينما تعرضت للتهديد، حتى يتمكن المؤمنون من كل الأديان، قبل كل شيء، من العيش في أمن ومن مواصلة تقديم مساهمتهم في المجتمع الذي هم أعضاء فيه.

للأسف، هناك أيضا بلدان في العالم اليوم، وخصوصا بعض البلدان المسماة بالمتقدمة النمو التي، على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تولى فيها للتعددية والتسامح، يميل الاتجاه فيها بشكل متناقض إلى اعتبار الدين عاملا أجنبيا أو مزعزا للاستقرار في المجتمع الحديث، الذي تستخدم فيه وسائل مختلفة لتهميش الدين ومنعه من التأثير في الحياة الاجتماعية.

مع ذلك، هناك حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن الأديان الكبرى في العالم قد أسهمت إسهاما كبيرا في تطور الحضارة، حيث أن البحث الصادق عن الله قد أدى إلى مزيد من الاحترام لكرامة الشخص البشري. ساهمت الطوائف المسيحية، بإرثها من القيم والمبادئ مساهمة قوية في وعي الأفراد والشعوب بهويتهم وكرامتهم، فضلا عن المساهمة في انتصار مؤسسات سيادة القانون وفي التأكيد على حقوق الشخص البشري وعلى الواجبات المترتبة عليه أو عليها. ومن ذلك المنظور، من المهم أن يشعر المؤمنون بأهم أحرار اليوم كما كانوا بالأمس لتقديم إسهامهم في تعزيز القواعد العادلة للحقائق الواقعة الإنسانية عن طريق الالتزامات

من جدول الأعمال، فإن وفد بلدي يسترعي الانتباه إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع وتعزيز ثقافة السلام في جميع أنحاء العالم.

كما جاء في الإعلان بشأن ثقافة السلام (القرار ٥٣/٢٤٣)، يجب أن تستند هذه الثقافة إلى احترام الحياة وإنهاء العنف وتعزيز وممارسة اللاعنف من خلال التعليم والحوار والتعاون. ترتبط التنمية الكاملة لثقافة السلام ارتباطا عضويا بتعزيز التفاهم والتسامح والتضامن بين جميع الحضارات والشعوب والثقافات، بما في ذلك ما يتعلق بالأقليات العرقية والدينية واللغوية. هذا مهم الآن بقدر ما كان مهما عند نشر الإعلان، فعلى الحكومات تقع مسؤولية احترام وحماية جميع الأشخاص، ودعم السلام وتعزيز التعليم، والحوار والتعاون لبناء مجتمع يتسم بالتعايش المنسجم.

خلال المناقشة العامة في هذه الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، أكد وفد بلدي بأن احترام الحرية الدينية هو المسار الأساسي لبناء السلام، والاعتراف بكرامة الإنسان وضمان حقوق البشر. للأسف، اليوم هناك العديد من الحالات التي تمس فيها الحرية الدينية أو ترفض، لا سيما فيما يخص معتنقي أديان مختلفة. كما توجد زيادة في التعصب الذي تحركه دوافع دينية، وللأسف، فإن المرء يرى أن المسيحيين يتعرضون بشكل متزايد في مختلف أنحاء العالم للتمييز والعنف بسبب دينهم، بما في ذلك الحوادث المأساوية التي وقعت مؤخرا في مصر.

إن انعدام الاحترام للحرية الدينية خطر على الأمن والسلام، وهو يعوق تحقيق التنمية البشرية الحقيقية المتكاملة. لا ينبغي أبدا أن يتضمن النفوذ المعين لدين بعينه في بلد ما التمييز ضد المواطنين الذين ينتمون إلى طوائف أخرى في

وتقرير المدير العام لليونسكو (انظر A/66/273) بشأن هذا البند من جدول الأعمال والتقدم الموصوف فيهما.

يلتزم الاتحاد بقوة بتعزيز ثقافة عالمية لاحترام التنوع واللاعنف والسلام والحوار بين الثقافات والإدماج الاجتماعي، حيث يجري الاحتفال حقا بالقيم الإنسانية وكرامة الإنسان. وفي الواقع، فإن تعزيز الإدماج الاجتماعي وثقافة السلام واللاعنف إحدى الأولويات التنظيمية الثلاث للاتحاد خلال العقد الحالي.

على أساس التجربة العريضة لجمعيةاتنا الوطنية الـ ١٨٦ على مستوى المجتمع أود اليوم أن أتناول دور التعليم القائم على القيم والمهارات، وأهمية إشراك الشباب وتمكينهم وتعزيز اللاعنف.

نحمل جميعنا قدرا من التحيز والتحاميل الناجمين عن تنشئتنا وتعليمنا ووسائل الإعلام والمؤثرات الأخرى. ويتطلب التصدي للمظاهر العنيفة مثل التفرقة والإقصاء تغييرا في العقلية والمواقف وأنماط السلوك على المستوى الفردي وكذلك بيئة ممكنة من إحداث ذلك التغيير. وخير بداية هي تعزيز دور التعليم، بشقيه النظامي وغير النظامي، في تعزيز ثقافة السلام واللاعنف، لا في المدارس فحسب ولكن أيضا في مختلف الأطر مثل الأسرة والرياضة والأنشطة الاجتماعية.

يقول الأمين العام في تقريره حول الاتجاهات والتحديات العالمية والوطنية وأثرها على التعليم "وينبغي أن ينظر إلى المدارس، أولا وقبل كل شيء، على أنها أماكن لنقل أهم المهارات، وهي التسامح والاحترام المتبادل والقدرة على العيش في سلام مع الآخرين". (E/2011/82، الفقرة ٧٩). ويؤيد الاتحاد وجهة النظر تلك ويؤمن بأن المدارس، بجانب الأطر الأخرى، تتيح أمامنا فرصا لتعلم قيم مثل احترام التنوع، والتفاهم المتبادل، والرحمة والتعاون، ولاكتساب مهارات مثل التعاطف والتواصل غير العنيف

المسؤولة على الصُّعد المدني والاقتصادي والسياسي كما عن طريق مشاهدة إحصائهم وإيمانهم.

إن وفد بلدي على وعي بالأنشطة العديدة التي تقوم بها كيانات الأمم المتحدة الرئيسية في مجال الحوار. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تدعم الأنشطة التي تقوم بها تلك الجهات الفاعلة دعما حقيقيا للثقافات والأديان في بناء ثقافة للسلام. ويعني ذلك الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية وللخلفيات الثقافية للناس تمشيا مع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا.

إن المبادئ التي أُسِّست عليها المنظمة هي بمثابة تذكير مستمر للدول كافة بأن تلتزم بإنهاء جميع الصراعات وتحقيق التعايش السلمي بين جميع الشعوب. ويتطلب ذلك من جميع الحكومات أن تسعى إلى حماية مواطنيها كافة وأن تعزز التفاهم المتبادل. وكلما ازدادت الحكومات قدرة على القيام بذلك ازدادت قدرتها على تحقيق غرضها، أي تعزيز الصالح العام، ما ينطوي بالضرورة الاعتراف بحقوق جميع الأشخاص واحترامها والذود عنها وتعزيزها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد لوبري - بولانجيه (الاتحاد الدولي لجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): يرحب الاتحاد الدولي لجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر بهذه المناقشة الحسنة التوقيت حول ثقافة السلام التي تجيء في أعقاب اليوم الدولي لللاعنف، متماشية مع موضوع المناقشة العامة هذا العام "دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية". كما يرحب الاتحاد بتقرير الأمين العام (A/66/280)

الإدماج الاجتماعي واحترام التنوع، وتعزز المرونة. يجب أن يكون هدفنا الترويج لثقافة لا يكون فيها العنف أبدا خيارا مطروحا. وحيث أن عوامل المخاطر المرتبطة بالعنف توجد على عدة مستويات - الفردي منها والأسري والمجتمعي والاجتماعي والثقافي - فإن بالإمكان العمل في كل مستوى وبالتالي تعزز المرونة. وبعبارة أخرى، بإمكاننا أن نبني القدرات الفردية والمجتمعية على التكيف مع الشدائد والصمود في وجهها.

وتحديدا، فإن المجتمعات المحلية التي تستثمر في برامج تمنع استباقيا الشعور بالوصمة، وانعدام المساواة بين الجنسين والإساءة إلى المرأة، في جملة أنشطة أخرى كثيرة تهدف إلى تمكين الجماعات المستضعفة، تصبح أكثر منعة وأقل ميلا إلى العنف. ومن المهم استهداف الشباب والمجتمعات المحلية الأكثر عرضة للخطر. وعلى سبيل المثال، يقوم عدد من جمعياتنا الوطنية في أمريكا الوسطى وفي منطقة البحر الكاريبي بالتصدي لقضايا الشباب الذين يتعرضون لخطر الإقصاء في ١١ من مناطق الحضر والضواحي بتعزيز مهاراتهم الاجتماعية والمؤسسية عن طريق إعداد استراتيجية إقليمية لمشروع الوقاية من العنف. ومن الأمثلة الأخرى مشروع "كرة القدم ضد العنف" برعاية الصليب الأحمر في جنوب أفريقيا الذي يغرس قيما من قبيل التسامح والانضباط الذاتي والتنمية الشخصية في أوساط الشباب المعرضين للخطر في مواجهة مستويات عليا من العنف وعدم التسامح والجرائم الاجتماعية ضمن عوامل أخرى.

بالنظر إلى أن اختلافات الآراء والخلافات جزء طبيعي من البشرية، فإن السؤال الحقيقي الذي يطرح نفسه هو: كيف يمكننا التعاطي معهما على نحو بناء؟ إن ممارسة التعليم القائم على القيم والمهارات، وتمكين الشباب، والاستثمار في الوقاية من العنف، كلها إجراءات ملموسة يمكننا القيام بها لتغيير المفاهيم والمواقف وأنماط السلوك.

وتسوية التوترات بالطرق السلمية. وباختصار، فإن التعليم القائم على القيم والمهارات حيوي لتغيير الكيفية التي ينظر بها الواحد منا إلى الآخر.

من المبادرات الرائدة للاتحاد مبادرة "الشباب بوصفهم عناصر تغيير السلوك" وهي مبادرة تضع الشباب في صميم الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام واللاعنف عن طريق التعليم غير الرسمي بواسطة الأقران القائم على القيم والمهارات. لقد أطلقت المبادرة لصالح لشباب ومع الشباب في الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جميع أنحاء العالم وتمكنهم من تولي دور القيادة في عملية تغيير مجتمعاتهم المحلية. وتستعمل تلك المبادرة منهجية غير إدراكية والتثقيف عن طريق الأقران ومرتكزات ابتكارية مثل الألعاب، وتمثيل الأدوار، واستخدام الصور، والدراما، والرقص، والفنون، والاسترخاء، والحركة. وقد لاقت المبادرة تقديرا عظيما لدى الشباب والآباء على حد سواء.

كذلك رحّب المعلمون بتطبيق منهجية تلك المبادرة داخل منظومات التعليم النظامي. وعلى سبيل المثال، فإن الصليب الأحمر الفرنسي الذي يتعاون مع حكومته في توفير تعليم القيم الإنسانية في المدارس قد شرع في استخدام منهجية المبادرة في عمله ولاقى نجاحا عظيما في ذلك. ويشجع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على إضفاء الصبغة المؤسسية على التعليم القائم على القيم والمهارات في مناهج التعليم المدرسي النظامي على الصعيد الوطني، بدءا بالمستويين الابتدائي وقبل المدرسي وكذلك تضمينه في التعليم غير النظامي.

وفي مواجهة حدة العنف الذي يضر بجميع القارات والبلدان والمجتمعات المحلية، فإن التعليم القائم على القيم والمهارات يمكنه أن يساعد على التصدي للأسباب الكامنة لتلك الحالة، لا سيما حينما يكون مقرونا بمبادرات ترعى

ونظراً لطبيعة البند، وما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التغاضي عن الحكم ذي الصلة من المادة ٤٠ من النظام الداخلي، الذي يقضي بانعقاد المكتب للنظر في مسألة إدراج هذا البند الفرعي الإضافي في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، بناء على اقتراح الأمين العام، في إدراج بند فرعي إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية معنون "تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة" باعتباره بنداً فرعياً في إطار البند ١١٥ من جدول الأعمال تحت العنوان طاء - "المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى"؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب الأمين العام تخصيص البند الفرعي للجنة الخامسة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تخصيص هذا البند الفرعي للجنة الخامسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن هذا البند الفرعي الإضافي يصبح البند الفرعي (ك) من البند ١١٥ في جدول أعمال الدورة الحالية.

وثائق انتخاب أعضاء لجنة القانون الدولي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أتشاور مع الجمعية العامة بشأن مسألة تتعلق بالبند الفرعي (ب) من البند ١١٤ من جدول الأعمال، "انتخاب أعضاء لجنة القانون الدولي"، والذي من المقرر أن يجرى يوم الخميس، الموافق ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي ذلك اليوم، ستشرع الجمعية في انتخاب ٣٤ عضواً في اللجنة، تبدأ

كما أن المجتمعات المحلية في جميع بقاع العالم تواجه اليوم تحديات تتطلب حلولاً خلاقية وبناءة من شأنها أن تعزز ثقافة السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ١٥ من جدول الأعمال. بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٥.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

طلب بإدراج بند فرعي إضافي مقدم من الأمين العام (A/66/231)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في الطلب المقدم من الأمين العام في الوثيقة A/66/231، بشأن العضوية في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ويخطر الأمين العام في مذكرته الجمعية باستقالة أندري كوفالنيكو من عضوية لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة اعتباراً من ١٩ أيلول/سبتمبر. وقد أصبح مقعده في اللجنة شاغراً منذئذ.

وبما أن جدول أعمال الدورة السادسة والستين للجمعية لا يشمل على بند فرعي بشأن تعيين أعضاء في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، فقد ارتأى الأمين العام ضرورة أن يطلب، عملاً بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند فرعي إضافي معنون "تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة"، في إطار البند ١١٥ من جدول الأعمال، "تعيينات لملاء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى".

فترة ولايتهم في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ومن الجدير بالذكر، أنه وفقاً للنظام الأساسي للجنة القانون الدولي، أبلغ الأمين العام حكومات الدول الأعضاء، في الوثيقة A/66/88، بقائمة المرشحين المقدمة في الوقت المحدد لتقديم الترشيحات، أي قبل ١ حزيران/يونيه ٢٠١١.

وفي الوثائق A/66/88/Add.1 و Add.2 و Add.3، عرض الأمين العام التطورات بشأن المرشحين منذ صدور الوثيقة A/66/88، بما في ذلك تقديم مرشحين جدد وسحب مرشح واحد. وترد البيانات عن مؤهلات المرشحين في الوثائق A/66/90 و Add.1 و Add.2.

وفي ظل هذه الظروف، يتعين على الجمعية العامة أن تبت فيما إذا كان ينبغي قبول المرشحين الجدد رغم تقديم أسمائهم بعد انتهاء الموعد المحدد، وما إذا كان ينبغي إدماجهم في قائمة موحدة بالمرشحين. وقد جرى العرف في الجمعية على إدماج الترشيحات المتأخرة في قائمة موحدة. وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تطلب إلى الأمين العام أن يُصدر قائمة موحدة بالمرشحين.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ستصدر القائمة الموحدة بالمرشحين تحت الرمز A/66/514.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.